جهود حكومية لتحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

■ ،،خاص/الثورة

تسعى الحكومة إلى تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

كما تركز الحكومة على تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع السياحة. إضافة إلى الارتقاء بدور قطاعي النقل والمواصلات، وتكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية. فضلاً عن توسيع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز.

وتظهر وثيقة رسمية سعي الحكومة إلى تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات وآليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

كما تستهدف رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية. ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية.

وتعتزم الحكومة إقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر إتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو.

وتسعى إلى توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

دراسة: الإمكانات متوفرة لرفع القدرات الإنتاجية للنفط والغاز في اليمن

■ ،،خاص / الثورة

بينت دراسة علمية أن الإمكانات متوفرة لرفع القدرات الإنتاجية للنفط والغاز في اليمن حيث أظهرت الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر الآبار في اليمن بأن الأحواض النفطية يتواجد فيها نظام بترولي متكامل، وقد دلت الدراسات الجيولوجية في كثير من الأحواض على إن هناك إمكانات واسعة للمزيد من الاكتشافات النفطية سواءً في الأحواض المنتجة أو غير المنتجة، مما يدلل على ذلك فقد تم مؤخرا اكتشاف الغاز تحت ضغط مرتفع في أحد أجزائه حوض خليج القمر في محافظة المهرة، وهذا الاكتشاف يشكل دليلاً حقيقياً على وجود تلك الإمكانات البترولية في منطقة لم يظهر فيها النفط قبل ذلك ولم يعرف الكثير عن نظامها البترولي ويفتح الاكتشاف آفاقاً واسعة وآمالا كبيرة وحافزا إيجابياً للتنافس في أعمال البحث والتنقيب من قبل الشركات.

وكشفت دراسة نفطية أن اليمن تعد من المناطق الجاذبة للاستثمارات النفطية لأهميتها من الناحية الجيوبترولية، حيث تقع بجانب أغنى حقول البترول وأكبر احتياطياته في العالم وكذلك موقعه الجيوغرافي المطل على البحرين الأحمر والعربي ،والناحية الجيولوجية، حيث تعتبر من المناطق ذات الآفاقية النفطية الجيدة، إذ تتواجد في أحواضها الرسوبية نظام بترولي متكامل. أضف إلى ذلك المرونة والاعتدال لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

ووفقا للدراسة التي أعدها وزير النفط السابق رشيد بارباع يبلغ عدد القطاعات الإنتاجية إلى الوقت الراهن ١٢ قطاعاً وتشغلها عشر شركات تسع أجنبية وواحدة وطنية، وقد بدأ إنتاج النفط في اليمن في عام ١٩٨٦م من قطاع مارب – الجوف حيث وصل الإنتاج السنوي حينئذ ٢٦٥٠٠٠٠، برميل نفط وبلغ أعلى معدل إنتاج شهده اليمن في عام ٢٠٠١م، وبلغ ١٦٠٠٥٣٠١٨ برميل ومنذ العام ٢٠٠٦م بدأ الهبوط الحاد في الإنتاج ووصل معدل الهبوط في الإنتاج للسنوات اللاحقة حتى اليوم أكثر من ١٠٪. من ناحية أخرى فإن الانخفاض المطرد في أسعار النفط العالمية في الفترة المنصرمة، والتي تعتبر نتاجاً رئيسيا للأزمة المالية العالمية قد شكل حجر عثرة أمام الاستثمارات البترولية ونمو اقتصاديات البلاد.

وتنقسم مساحة الجمهورية اليمنية إلى قطاعات استكشافية وإنتاجية حيث وصل عدد القطاعات الإنتاجية اليوم إلى ١٢ قطاعاً بمساحة كلية تقدر ب ٢١٩٥٧ كم٢ أما الاستكشافية فعددها ٣٧ قطاعاً بمساحة تقدر ب ١٩٥٧٨٠ كم.٢ عدد القطاعات التي تنتظر المصادقة فهو قطاع واحد أما القطاعات المفتوحة فهي ٥٠ قطاعا بمساحة قدرها ٧٣١ كم٢ و٣٩٦٩٣٢ كم٢ على التوالي، وقد بلغ عدد الآبار التي تم حفرها حتى شهر ديسمبر ٢٠٠٩م ٢٠٥٩ بئراً ،منها ٤٧٤ بئرا استكشافياً و١٥٨٥ بئرا تطويريا (إنتاجيا)، وتنفيذ ما يزيد على ١٧٤ ألف كيلومتر من المسوحات الزلزالية ثنائي الأبعاد وأكثر من ٨ آلاف كيلومتر مربع ثلاثي الأبعاد.

وتمتلك اليمن الكثير من عوامل الجذب في هذا المجال ومنها انتشار النظام البترولي الواسع في كثير من الأحواض الرسوبية البرية والبحرية.بالإضافة إلى نسبة إيجابية حفر الآبار الاستكشافية إلى العدد الكلي من الآبار الاستكشافية المحفورة.

كما أن الاكتشافات الجديدة للنفط الخفيف والغاز معاً في الشقوق الدقيقة لصخور الأساس الصلبة والواسعة الانتشار والتي تعتبر ظاهرة غير معهودة على مستوى الشرق الأوسط حيث يمكن اعتبارها هدفاً استكشافياً ثانوياً على اقل تقدير وتطوير جيل جديد من الاتفاقيات التي تمنح الشركات الاستكشافية الحق في تقاسم الغاز مع الدولة وكذا تدني كلف إنتاج النفط في الحقول البرية مقارنة بكثير من الدول الأخرى فضلا عن وجود ثلاثة موانئ للتصدير، يقع اثنان منها على البحر العربي والثالث على البحر الأحمر، ترتبط بمواقع تجميع النفط في الحقول المختلفة عبر مئات الكيلومترات من خطوط الأنابيب.

تقرير: معوقات هيكلية تعيق طريق النمو الاقتصادي في اليمن

■ ،،خاص / الثورة

أكد تقرير حكومي أنه وعلى الرغم من أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت تنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تحسين جاذبية البيئة الاقتصادية الكلية إلا أن الأداء الاقتصادي الكلي كان متواضعاً ويرجع إلى وجود عدد من المعوقات الهيكلية التي تعيق طريق النمو الاقتصادي في اليمن .

وذكر أن عوامل ومتغيرات طارئة ألت بالاقتصاد خلال السنوات القليلة الماضية وأسهمت في تدني معدلات النمو الاقتصادي واختلال أداء السياسات الاقتصادية الكلية وأهم تلك العوامل والمتغيرات استمرار استخدام وسائل الإنتاج التقليدية في العديد من القطاعات الاقتصادية وبالذات في القطاع الزراعي والسمكي وسيطرة المنشآت الصغيرة على الهيكل الصناعي اليمني ووقوع معظمها في إطار القطاع غير المنظم وبالتالي محدودية قدرة القطاع على تحقيق معدلات نمو عالية.

ولفت إلى ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية نتيجة لمحدودية خدمات البنية التحتية ومشاكل الأراضي والتعقيدات الحكومية في الجوانب الإدارية المرتبطة بالاستثمار والإنتاج وما نجم عنها من تدني معدلات نمو الاستثمارات الوطنية وبالذات تدني معدلات نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والتي عولت عليها الخطة في تحفيز النمو الاقتصادي و تحريك عملية التنمية، حيث لم يتجاوز معدل نموها ٣,٦٪ خلال عام ٢٠٠٦م، وسجلت نمواً سالباً في عام ٢٠٠٧م، بلغ ٧,٨٪

وأشار إلى تراجع حجم الاستثمارات العامة ، نظراً للتأخر في السحوبات من تعهدات مؤتمر المانحين من المنح والقروض من ناحية ومن ناحية ثانية انخفاض حجم الإيرادات الحكومية من الصادرات النفطية على الرغم من ارتفاع مستوى أسعار النفط في السوق العالمية.

وقال التقرير إن تزايد معدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد خلال العامين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م، والتي بلغت ١٨,٥٪ و ١٣,٣٪ على التوالي نتيجة لعوامل وأسباب داخلية وخارجية فضلا عن تجدد الحرب مع المتمردين في صعدة وما نتج عنها من تداعيات وتأثيرات مالية واقتصادية على الموازنة العامة والاقتصاد وبروز مشكلة المتقاعدين وما نجم عنها من تكلفة مالية بلغت حوالي ٢٦,٨ مليار ريال مثلت عبئاً على الموازنة العامة .

وإلى جانب العوامل والمتغيرات السابقة والتي أسهمت في تدني معدلات النمو الاقتصادي واختلال أداء السياسات الاقتصادية الكلية مثل التراجع الكبير في مستوى إنتاج النفط في اليمن خلال السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧م، أحد أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد اليمني ، كما تمثل تحدياً مستقبلياً هاماً بالنسبة للاقتصاد الوطني وللسياسات الاقتصادية المختلفة ، نظراً لما يمثله القطاع النفطي من أهمية إستراتيجية في البنيان الاقتصادي اليمني سواءً من حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي أو الإيرادات العامة أو الصادرات ، وخلال السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧م، حقق الناتج المحلي النفطي الجاري معدلات نمو متراجعة ، حيث تراجع النمو الجاري من ٤٤٪ في عام ٢٠٠٥م، إلى ١٥,٤٪ عام ٢٠٠٦م، وفي عام ٢٠٠٧م قدر بمعدل نمو سالب بلغ نحو ١١,٩٪ وكذلك الحال عند تحليل أداء القطاع النفطي بالأسعار الثابتة حيث شهد الناتج الحقيقي للنفط تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧م، محققاً معدلات نمو سالبة بلغت نحو ٠,٨٪، ٨,٣٪، ١٢,٢٪ على التوالي، بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو-٧,١٪ خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك إلى تراجع الإنتاج اليومي من النفط الخام من ٤٠٠,٢ ألف برميل في عام ٢٠٠٥م إلى ٣١٩,٦ ألف برميل في عام ٢٠٠٧م. ونتيجة لذلك تراجع الإنتاج السنوي من ١٤٧,٥ مليون برميل في ٢٠٠٥م إلى ١١٧,١ مليون برميل في ٢٠٠٧م كما تراجعت حصة الحكومة من النفط الخام من ٨٦,٦ مليون برميل في عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٦٩,٤ مليون برميل في عام ٢٠٠٧م. وبذلك تراجعت الصادرات النفطية من ٦٠,٤٦ مليون برميل إلى ٤٢,٤ مليون برميل خلال نفس الفترة.الأمر الذي يوحي بضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة وآمنة تحقق الاستقرار الاقتصادي وعدم تعرضه للتقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية وتراجع كميات الإنتاج المحلي من النفط الخام.

ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك

■ ،،كتب /أحمد الطيار

قال البنك المركزي اليمني إن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك شهد ارتفاعاً من ١٢٩,٤٩ في نهاية مارس ٢٠١١م ، إلى ١٣٠,٥٥ في نهاية إبريل ٢٠١١م، نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء والمشروبات بنسبة ١,٠٤ ٪ .

مشيراً في أحدث تقاريره عن التطورات المصرفية والنقدية أن هذا يعكس نسبة تضخم شهري في نهاية إبريل ٢٠١١م، مقداره ٠,٨٢ ٪ بينما بلغ التضخم التراكمي ديسمبر ٢٠١٠م، إبريل ٢٠١١ م ٤,٥٨٪ مقارنة ب١,٤٢٪ في الفترة ديسمبر ٢٠٠٩م – إبريل ٢٠١٠م، في حين كان التضخم السنوي في نهاية إبريل ٢٠١١م ١٥,٩٩ ٪ مقارنة مع ١٦,١٧٪ في نهاية الشهر الماضي.

انخفاض الائتمان المقدم من المصارف إلى القطاع الخاص في مايو ٢٠١١م

■ ،،خاص / الثورة

انخفض إجمالي الائتمان المقدم من المصارف إلى القطاع الخاص بنسبة ٢,٨٪ في نهاية شهر مايو ٢٠١١م عن ما كان عليه في الشهر الماضي ليصل إلى ٤١٤,٣ مليار ريال .مقارنة مع انخفاض نسبة ٣,١٪في نهاية ابريل ٢٠١١م ،حيث كان ٤٢٦,١ مليار ريال .

وكان الائتمان المحلي شهد نمواً سنوياً متوسطاً خلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠١٠ بلغ ١٧,٣٪ ، إلا أن أهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد (٧٪) في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠١٠م .

وعزى تقرير حكومي هذا المستوى المنخفض إلى الحذر الشديد من جانب البنوك التجارية والإسلامية في تقديم القروض للقطاع الخاص من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى عدم طلب قروض كبيرة من قبل القطاع الخاص فضلاً عن أن معظم القروض التي تقدمها البنوك التجارية هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل وتتجه في الغالب نحو قطاع التجارة وتمويل الواردات ، على حساب الائتمان المقدم للقطاعات الإنتاجية .

وبلغ الائتمان للقطاع الخاص عام ٢٠٠٩م، مبلغ ٤٠٤ ملياراً ريال مقارنة بنحو ٤٢٣,٨ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م، بنقص قدره ١٩,٨ مليار ريال وبمعدل نمو سالب بلغ ٤,٧٪ ، بينما كان في العام ٢٠٠٧م، حوالي ٣٥٩,٥ مليار ريال .

وأكد تقرير حكومي أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد أسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو، إلا أن دور البنوك في الوساطة المالية لازال محدوداً ، حيث يمثل متوسط الائتمان السنوي الممنوح للقطاع الخاص نحو٢٦,٣٪ من إجمالي أصولها خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩ وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بالبنوك الأخرى للدول المجاورة ، في حين تستثمر معظم أصولها في موجودات عديمة المخاطر كأذون الخزانة.

الدعوة إلى مساهمة البنوك المحلية بشكل أكبر في تمويل مشاريع التنمية

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد البنوك المحلية التجارية والإسلامية إلى تنويع استثماراتها والمساهمة بشكل أكبر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في اليمن.

مؤكدين أهمية وجود عوامل جذب واعدة في القطاع المصرفي اليمني تمثل فرصاً استثمارية واعدة ومغرية يمكن استغلالها وتوظيفها بشكل أمثل في دعم التنمية والنمو الاقتصادي في البلاد.

وطبقاً لتقرير رسمي حديث في هذا الصدد صادر عن وزارة التخطيط فإن هناك ضرورة لتقوية أداء القطاع المصرفي اليمني وتعزيز عوامل الجذب الاستثمارية التي يتمتع بها والعمل على جذب مدخراته وودائعه في تمويل المشاريع المحلية التنموية والاستثمارية في مختلف القطاعات الواعدة، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية للجهاز المصرفي التجاري والإسلامي من جانب منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن دوره ما يزال أقل من المستوى المطلوب في العملية الاستثمارية والتنموي، الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات مناسبة لتشجيع البنوك للمساهمة بفعالية أكبر في النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في اليمن.

ويأتي على رأس هذه الآليات حسب ما يشير إليه التقرير توفير الضمانات القانونية اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أهمية توطين شركات مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب العام وذلك لتحويل المدخرات الوطنية وجعلها كتلة استثمارية فاعلة، ومن هنا تكمن وظيفة البنوك الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات.

ويؤكد التقرير أهمية إنشاء شركة أو مؤسسة تعنى بضمان القروض تقوم بعمليات الرهن لصالحها وتكفل المقترض بحدود ٨٠٪ بالإضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية الحالية وإنشاء مصارف متخصصة بالمجال العقاري.

خبراء: خلق صناعة يمنية قوية يتطلب توفير البنى التحتية الأساسية

■ ،،خاص/الثورة

أكد خبراء اقتصاد أن على الحكومة التركيز خلال الفترة المقبلة على توفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية إذا أرادت خلق صناعة يمنية قوية وناهضة.

وأشاروا إلى ضرورة إقامة المناطق الصناعية التي حددتها الحكومة، بحيث يتم إقامة البنى التحتية في هذه المناطق لكي تتمكن اليمن من جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في المناطق الصناعية.

وشددوا على أن التنمية الصناعية ترتكز على مدى توفر رأس المال والأرض والكهرباء والآلات الحديثة والأيدي العاملة الماهرة.. وبالتالي ينبغي تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لتوفير عوامل نجاح الصناعات القائمة والمستقبلية والعمل على تحويل المنتج المحلي الى منتج منافس على كل المستويات من خلال توفير الشروط اللازمة لتعزيز قدراته التنافسية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال دعم حكومي كبير لقطاع الصناعة، وأيضاً من خلال اهتمام المصنعين بالمواصفات والجودة.

إلى ذلك أظهرت إحصائية حديثة ارتفاع قيمة إنتاج الصناعات التحويلية إلى ٨٦٣ مليارا و٧٦٩ مليون ريال في المسح الصناعي لعام ٢٠٠٧م وذلك من ٦٧٢ مليارا و٣٠٤ ملايين ريال في مسح عام ٢٠٠٦ م وبزيادة تبلغ ١٩١ مليارا و٤٦٥ مليون ريال .

وبينت نتائج المسح الصناعي أن قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت ٥٩٤ مليارا و٧٨٣ مليون ريال مقابل ٤٦٧ مليارا و٥٥٦ مليون ريال وبزيادة تبلغ ١٢٧ مليارا و٢٢٧ مليون ريال .

وبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية ٥٦٦ مليارا و٧٣٨ مليون ريال مقابل٤٥١ مليارا و١٧٣ مليون ريال ،فيما بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الخدمية ٢٨ مليارا و٤٩ مليون ريال مقابل ١٦ مليارا و٣٨٣ مليون ريال .

كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى ٢٦٨ مليارا و٩٨٦ مليون ريال مقابل ٢٠٤ مليارات و٧٤٨ مليون ريال خلال نفس الفترة.

وتوضح النتائج زيادة طفيفة في عدد المنشآت العاملة حيث ارتفعت إلى ٤١٢١٨ منشأة وذلك من ٤١٢١٦ منشأة .

دراسة تشدد على ضرورة حفز الاستثمار الأجنبي في المجالات الإنتاجية

■ ،،خاص /الثورة

شددت دراسة علمية على ضرورة حفز الاستثمار المحلي والأجنبي في المجالات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها السوق المحلي أو الموجهة نحو التصدير، هذا إلى جانب رفع كفاءة الحكومة في إدارة وتنظيم عمل السوق سواء من خلال الحد من عمليات التهريب للسلع المقلدة والرديئة أو حالات الإغراق أو الاحتكار أو غيرها .

وأشارت إلى أن استمرار التوقعات بحدوث عجز في ميزان المدفوعات خلال السنوات القادمة سيترتب عليه استمرار السحب من الاحتياطيات الخارجية، مما قد يوصل حجم الاحتياطات إلى مستويات حرجة تساهم في تراجع مستوى الثقة في وضع الاقتصاد الوطني وقدرة البنك المركزي في توفير احتياجات السوق المحلي من النقد الأجنبي، مما يدفع بمستوى القوة التبادلية للريال بالعملات الأجنبية بالتدهور، وهذا ما سيدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع

واستهدفت الخطة الخمسية الثالثة المحافظة على احتياطيات للنقد الأجنبي تفوق تغطية ٩,٢ شهر عام ١٩٩٦، و٩,٥ شهر عام ٢٠١٠، وتظهر البيانات الفعلية تحقيق هذا الهدف بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة، ما سمح بتراكم حجم الاحتياطيات الخارجية إلى أن بلغت ذروتها نهاية عام ٢٠٠٨ بنحو ٩٢٨٢ مليون دولار، ثم اتجهت بعد ذلك نحو التراجع لتصل في يوليو عام ٢٠١٠ إلى نحو ٧٥٢٤ مليون دولار بنقص قدره ١٧٥٨ مليون دولار وبنسبة ١٩٪، ثم تتجه نحو الارتفاع لتصل نهاية سبتمبر ٢٠١٠ إلى نحو ٧٨٣٢ مليون دولار تغطي واردات ١٠ أشهر.